الأمم المتحدة

A/79/975–E/2025/82

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 July 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 59 من جدول الأعمال
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2025
25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025
البند 17 من جدول الأعمال
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام*

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها 229/79 المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية في دورتها التاسعة والسبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. ويُقدّم هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استجابة لذلك القرار.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات بعد الموعد النهائي المقرر لتجهيزه لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب الذي قدمه.

140825 210725 25-11918 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويغطي التقرير الممارسات والسياسات الإسرائيلية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما تلك التي قد تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تضر بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ويغطي التقرير أيضا التأثير الجنساني للاحتلال.

وتود الإسكوا أن تعرب عن تقديرها للمساهمات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وسجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار 229/79، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها الثامنة والسبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

2 - ويقدم هذا التقرير معلومات عما جدّ في هذا الشأن من تطورات خلال الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2024 إلى 31 آذار/مارس 2025. وقد أُعدّ التقرير بالتزامن مع استئناف الأعمال العدائية في غزة بعد انتهاء وقف إطلاق النار الذي استمر من 19 كانون الثاني/يناير إلى 18 آذار/مارس 2025، وفي ظل استمرار تدهور الوضع في الضفة الغربية.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

3 - لا يزال الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، وما يصاحبه من اعتداءات عنيفة وانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين، والنظام التمييزي الطويل الأمد الذي تمارس إسرائيل بموجبه سيطرتها على الفلسطينيين، يقوض حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير[1].

4 - ويؤدي نقل صلاحيات إدارية واسعة فيما يتعلق بالمستوطنات وإدارة الأراضي من السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى المدنيين الإسرائيليين، وإلغاء الإدارة المنفصلة للأرض المحتلة، إلى زيادة تسهيل عملية الضم، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة[2].

5 - وقد خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 إلى أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني بأسرع ما يمكن، وبالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة[3]. وعلاوة على ذلك، اعتبرت المحكمة أن عددًا من السياسات والممارسات الإسرائيلية تشكل ضما لأجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة وأن السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية تنتهك التزام إسرائيل باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

العنف واستخدام القوة

6 - منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل 114 50 من الفلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، وأصيب 704 113 بجروح خلال الأعمال العدائية، وفقًا لوزارة الصحة في غزة. ووفقاً لمصادر إسرائيلية،

(1) A/79/347، الفقرة 30.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 76.

(3) *Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, Advisory Opinion of 19 July 2024, I.C.J. Reports 2024*.

قُتل أكثر من 720 1 من الإسرائيليين والرعايا الأجانب، من بينهم 310 نساء و 57 طفلاً على الأقل، في الأعمال العدائية مع حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وذكرت مصادر إسرائيلية أيضا أنه حتى 31 آذار/مارس، كان 59 رهينة من الرهائن الـ 251 الذين تم اختطافهم في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لا يزالون محتجزين لدى حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى داخل غزة. وقُتل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 ما لا يقل عن 407 من عمال الإغاثة، من بينهم 284 موظفا من موظفي الأمم المتحدة.

7 - أما في الضفة الغربية المحتلة، فقد شنت قوات الأمن الإسرائيلية عمليات واسعة النطاق، لا سيما في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك مخيمات جنين وطولكرم وطوباس. وبدأت العمليات في مخيم جنين في 21 كانون الثاني/يناير 2025، وتخللها استخدام الغارات الجوية والصواريخ المحمولة على الكتف والقصف المدفعي[4]. وقد شملت كذلك أكبر عملية من نوعها منذ عام 2002، وأدت إلى تهجير أكثر من 000 40 فلسطيني، وهدم المباني السكنية وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية المدنية. وتأتي هذه العمليات بعد عملية واسعة النطاق نفذتها قوات الأمن الفلسطينية في مخيم جنين ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2024. وتثير هذه العمليات المخاوف بشأن مستويات التهجير الجماعي غير المسبوقة منذ عقود في الضفة الغربية المحتلة. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن أي نقل قسري أو ترحيل قسري للأشخاص من الأراضي المحتلة محظور تمامًا ويشكل جريمة بموجب القانون الدولي[5].

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما مجموعه 469 فلسطينياً (من بينهم 76 طفلاً) في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأفادت مصادر إسرائيلية بمقتل 42 إسرائيلياً (من بينهم 3 أطفال و 18 امرأة) في هجمات نفذها فلسطينيون.

9 - وتحققت الأمم المتحدة من وقوع 873 7 انتهاكا خطيرا بحق 247 4 طفلا فلسطينيا (073 3 فتى و 174 1 فتاة) في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (853 4 انتهاكا)، وفي غزة (020 3 انتهاكا)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت الانتهاكات عمليات القتل والتشويه والتجنيد في الجماعات المسلحة ومنع وصول المساعدات الإنسانية. والوقع النفسي على الأطفال، جراء مشاهد الموت وتجربة النزوح والإصابة بجروح، وقع شديد له عواقب وخيمة على الصحة النفسية والاستقرار المجتمعي مدى الحياة[6].

10 - ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن نمط الضربات الإسرائيلية يشير إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي ربما انتهك بشكل منهجي مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، وهي مبادئ أساسية في القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بسير الأعمال العدائية، في سياق الهجمات التي شنها في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أن لجوء كتائب القسام التابعة لحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي يثير القلق في هذا الصدد[7].

(4) A/HRC/58/28، الفقرة 31.

(5) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "قلق متزايد إزاء النزوح الجماعي للفلسطينيين من شمال الضفة الغربية"، 14 شباط/فبراير 2025.

(6) إسهامات مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

(7) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تقرير موضوعي: الهجمات العشوائية وغير المتناسبة أثناء النزاع في غزة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2023)"، 19 حزيران/يونيه 2024.

الاحتجاز وسوء المعاملة

11 - منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، معظمهم من الرجال والفتيان، ولكن أيضًا بعض النساء والفتيات. ويُحتجز العديد منهم، وبينهم أطباء وصحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان، دون تهمة أو محاكمة، وغالباً ما يكون ذلك في ظروف تثير الشواغل من حيث سوء المعاملة وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة. وقد ظهرت تقارير متسقة بشأن أعمال التعذيب وأشكال أخرى من سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والإيهام بالغرق وإطلاق الكلاب على المعتقلين، التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية وتجري في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وعُلم أن ما لا يقل عن 53 معتقلًا فلسطينيًا من غزة والضفة الغربية قد توفوا في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023[8].

12 - وحتى شباط/فبراير 2025، أفادت التقارير أن 846 9 فلسطينيا محتجزون في السجون الإسرائيلية، من بينهم 734 1 من السجناء المحكوم عليهم، و 941 2 قيد الاحتجاز الاحتياطي، و 369 3 من المعتقلين الإداريين المحتجزين دون محاكمة، و 802 1 من المحتجزين بوصفهم "مقاتلين غير نظاميين"[9] وفي عام 2024، أُفيد باعتقال ما لا يقل عن 700 طفل، ليصل مجموع عدد الأطفال المعتقلين منذ اندلاع الحرب إلى أكثر من 000 1 طفل. وحتى أوائل آذار/مارس 2025، أفادت التقارير أن أكثر من 350 طفلًا ما زالوا معتقلين في السجون الإسرائيلية، وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

13 - وتلقت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع معلومات عما يُدعى ارتكابه من أعمال تنطوي على المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة ضد المحتجزين الفلسطينيين، بما في ذلك زيادة في حالات العنف الجنسي أثناء الاحتجاز، مع استهداف الرجال والنساء على حد سواء. وقد ترقى هذه التقارير عن العنف الجنسي وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة إلى مستوى التعذيب الجنسي[10]. وفي الوقت نفسه، تبرز الصور والشهادات التي ظهرت نتيجة الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين خلال المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، في شباط/فبراير، علامات تدل على سوء المعاملة وسوء التغذية الحاد، وهو ما يعكس الظروف القاسية التي تعرضوا لها في غزة[11].

تدمير ومصادرة الممتلكات والبنى التحتية

14 - عانت كل من غزة والضفة الغربية من تدمير شديد للممتلكات والبنية التحتية، مما أدى إلى تفاقم أزمة إنسانية لها تداعيات طويلة الأمد. وفي غزة، بلغ حجم الدمار مستويات لا مثيل لها. فقد دُمر أكثر من 70 في المائة من البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وشبكات المياه، وهو ما أدى إلى

(8) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تقرير موضوعي: الاعتقال في سياق تصاعد الأعمال العدائية في غزة (تشرين الأول/أكتوبر 2023 - حزيران/يونيه 2024)"، 31 تموز/يوليه 2024.

(9) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 267: Gaza strip", 25 February 2025.

(10) Office of the Special Representative on Sexual Violence in Conflict, "UN Special Representative on Sexual Violence in Conflict expresses serious concerns over reported instances of rape and other forms of sexual violence against Palestinian detainees", 9 September 2024.

(11) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "ظروف الرهائن الإسرائيليين والمعتقلين الفلسطينيين المروّعة"، 10 شباط/فبراير 2025.

نزوح 1,9 مليون شخص وبات جميع السكان تقريباً يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ووفقًا للتقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجرته الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، فقد تحولت نحو 000 292 وحدة سكنية، أي 61,8 في المائة من مجموع المساكن، إلى أنقاض. وشهدت المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مثل مدينة غزة وجباليا، دمارًا شبه كامل للمناطق السكنية والتجارية. وتقدر قيمة الأضرار والخسائر الناجمة عن النزاع في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024 بنحو 49 بليون دولار، بينما يقدر مجموع احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 53,2 بليون دولار[12].

15 - وتُظهر صور السواتل الصادرة عن مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأراضي الزراعية والبنية التحتية الزراعية في غزة. وتشير الصور إلى أن آثار المركبات الثقيلة وعمليات التجريف والقصف وغيرها من الضغوط العسكرية المرتبطة بالنزاع قد ألحقت أضرارًا بالغة بالبنية التحتية الزراعية، بما في ذلك الآبار والمستودعات والأصول المنتجة. وحتى أيلول/سبتمبر 2024، تضرر ما مجموعه 672 2 من المنشآت الزراعية، بما في ذلك 188 1 بئرا (52,5 في المائة من جميع الآبار) و 578 هكتارًا من الصوبات الزراعية (44,3 في المائة من جميع الصوبات). وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، ارتفع عدد المنشآت الزراعية المتضررة إلى 047 3 منشأة[13].

16 - ومنذ بدء الأعمال العدائية، تضرر أو دُمر ما لا يقل عن 311 منشأة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، وشمل ذلك ملاجئ الطوارئ المخصصة والمستودعات المستخدمة لتخزين المساعدات الإنسانية. وقد دُمر بعضها في عمليات هدم موجهة نفذها الجيش الإسرائيلي. كما دمرت الأصول التشغيلية الرئيسية، مثل المركبات والمعدات الأساسية المستخدمة في العمليات الإنسانية[14].

17 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، انطلقت أكبر عملية إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 2002. ومنذ ذلك الحين، توسعت عملية الجدار الحديدي عبر شمال الضفة الغربية فيما تصفه السلطات الإسرائيلية بأنه "عملية لمكافحة الإرهاب". وشمل ذلك استخدام الغارات الجوية ونشر الدبابات، لأول مرة منذ عام 2002، وهدم المباني السكنية والبنية التحتية المدنية[15]. وفي 9 شباط/فبراير، امتدت العمليات الإسرائيلية إلى مخيم نور شمس. وتم إخلاء مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس للاجئين من جميع سكانها تقريبا. وهدمت الجرافات العسكرية الإسرائيلية أحياءً بأكملها في "عمليات أمنية"، وهو ما أدى، حتى 28 شباط/فبراير 2025، إلى تهجير نحو 600 16 شخص من مخيم جنين، و 100 12 شخص من مخيم طولكرم، و 000 10 شخص من مخيم نور شمس، دون توفير مأوى بديل[16].

(12) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025).

(13) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and United Nations Institute for Training and Research (UNITAR), "Agricultural damage assessment in the Gaza Strip from October 7th 2023 to September 1st 2024", October 2024.

(14) إسهامات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). أنظر أيضًا الأونروا، "تقرير الأونروا رقم 165 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"، 28 آذار/مارس 2025.

(15) انظر S/2025/415.

(16) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 276: الضفة الغربية"، 27 آذار/مارس 2025.

18 - وواصلت المحاكم الإسرائيلية إصدار الأوامر بطرد الفلسطينيين في القدس الشرقية استنادا إلى تطبيق القوانين الإسرائيلية التمييزية على القدس الشرقية المحتلة. ولا يزال آلاف الفلسطينيين معرضين لخطر الإخلاء القسري. وقامت السلطات الإسرائيلية بتسريع عملية تمليك الأراضي في القدس الشرقية. ويبدو أن عملية تمليك الأراضي تُستخدم للمضي قدما في بناء مستوطنات جديدة وتوسيع السيطرة الإسرائيلية على الأراضي في القدس الشرقية المحتلة. ووفقا لمنظمتي عير عميم وبيمكوم، فقد انتهت العملية في 90 في المائة من قضايا تمليك الأراضي لصالح المستوطنين الإسرائيليين أو الدولة الإسرائيلية. وتمليك الأراضي هو بمثابة تطبيق للقوانين المحلية الإسرائيلية، بأثر طويل الأمد، على الأراضي المحتلة[17].

19 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اعتمد الكنيست قانونين يمنعان الأونروا من مواصلة عملها الأساسي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبدأ نفاذ هذين القانونين اعتباراً من 30 كانون الثاني/يناير 2025

البيئة القسرية ونزوح السكان

20 - نزح خلال الحرب في غزة 1,9 مليون شخص، أو حوالي 90 في المائة من السكان. ونزح العديد منهم مرارًا وتكرارًا، بعضهم لأكثر من 10 مرات[18]. وقد أصدرت القوات الإسرائيلية 12 أمرا بالإخلاء في شهر آب/أغسطس 2024 وحده، وهو ما أجبر أكثر من 000 250 فلسطيني على الانتقال، وغالبًا ما كان ذلك يجري تحت إطلاق النار وهم يحملون ما استطاعوا من أمتعة قليلة[19]. وكان العاملون في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، من بين النازحين، وهو ما زاد من تقييد توزيع المساعدات. وأجبرت أوامر الإخلاء الإسرائيلية المدنيين على التوجه إلى "مناطق آمنة" في تقلص مستمر ويتعرض الكثير منها أيضا للهجمات[20].

21 - وفي شباط/فبراير 2025، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن إنشاء هيئة حكومية جديدة تسمى "مديرية الهجرة الطوعية"، مكلفة بالإشراف على "المرور الآمن والمنظم لسكان غزة من أجل المغادرة الطوعية"، وفقًا لبيان صادر عن الوزارة[21]. كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي علنًا أنه لن يُسمح للفلسطينيين النازحين بالعودة إلى منازلهم في الضفة الغربية المحتلة، وأنه أصدر تعليماته للجيش "بالاستعداد لتمديد فترة بقائه في المخيمات التي أُخليت إلى العام القادم، وعدم السماح للسكان بالعودة"[22].

(17) A/79/347، الفقرات 42 إلى 46.

(18) الأونروا، "تقرير الأونروا رقم 164 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"، 21 آذار/مارس 2025.

(19) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "عمليات الإخلاء الجماعي في غزة تحول دون البقاء على قيد الحياة وتعوق العمليات الإنسانية بشدة"، 22 آب/أغسطس 2024.

(20) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "غزة: تزايد 'أوامر الإخلاء' الإسرائيلية يؤدي إلى تهجير الفلسطينيين قسرًا"، 11 نيسان/أبريل 2025.

(21) Jonathan Lis and Yaniv Kubovich, "Israeli Government approves bureau for 'Voluntary Emigration' of Palestinians from Gaza", *Haartez*, 23 March 2025.

(22) منظمة العفو الدولية، "عملية إسرائيل العسكرية المدمرة في الضفة الغربية تؤجج التهجير القسري الجماعي للفلسطينيين"، 5 حزيران/يونيه 2025؛ و Bar Peleg and Hagar Shezaf, "Israel says 40,000 Palestinians 'evacuated' West Bank refugee camps, vows to stay for a year", *Haaretz*, 23 February 2025.

22 - وبالموازاة مع ذلك، في المنطقة جيم، أدى عنف المستوطنين ومصادرة الأراضي إلى تهجير حوالي 700 1 فلسطيني من المجتمعات البدوية والرعوية والزراعية[23]. ويبدو أن هجمات المستوطنين العنيفة، بما في ذلك إحراق المنازل وتسميم الماشية، تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على ترك أراضيهم الزراعية الخصبة. وقد تعرض ما مجموعه 382 1 مبنى إما للهدم أو المصادرة أو أُجبر أصحابها على هدمها، وشمل ذلك 138 من المباني الممولة من جهات مانحة. وأدت تلك الأفعال إلى تشريد 642 1 شخصا، من بينهم 778 طفلا.

23 - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قد تؤدي قوانين إسرائيل وسياساتها وممارساتها التمييزية في مجال الإسكان والملكية والتخطيط، وعمليات الإخلاء القسري الناجمة عنها، إلى انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك حق الفلسطينيين في السكن اللائق والملكية والصحة والتعليم والخصوصية والغذاء والمياه والصرف الصحي والعمل. وتنطوي عمليات هدم المنشآت المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، إلى جانب المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، على انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتثير القلق بشأن خطر الترحيل القسري.

أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وعنف المستوطنين

24 - يهدد توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. وقد أعلنت الأجهزة الرئيسية المختصة في الأمم المتحدة أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي[24].

25 - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استمر التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بلا هوادة. وقُدمت خطط لبناء 060 8 وحدة سكنية في القدس الشرقية، وهو عدد أكبر من العدد المسجل في الفترة السابقة وقدره 920 7 وحدة. وفي المنطقة جيم، قُدمت خطط لبناء 080 14 وحدة، مقارنة بعدد أقل بلغ 150 13 وحدة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأعلنت السلطات الإسرائيلية أن أكثر من 700 12 دونم في غور الأردن أصبحت من أراضي الدولة، وهي أكبر عملية استيلاء من هذا النوع منذ اتفاقات أوسلو عام 1993. وفي الوقت نفسه، سُجلت زيادة في عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين بحجة عدم وجود تصاريح (وهي تصاريح يتعذر على الفلسطينيين الحصول عليها)، وهو ما أدى إلى هدم 382 1 مبنى، من بينها 138 من المباني الممولة من جهات مانحة، أو إلى مصادرتها أو تعرضها للهدم القسري، الأمر الذي نتج عنه نزوح 642 1 شخصا، بمن فيهم 778 طفلاً.

26 - وفي 18 حزيران/يونيه 2024، أدخلت الحكومة الإسرائيلية تغييرات على عملية الموافقة على بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وأدت هذه التغييرات إلى تبسيط الإجراءات وتوسيع سلطة وزير المالية

(23) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 240: الضفة الغربية"، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(24) قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وانظر أيضا قرار الجمعية العامة 78/78؛ و [فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة] *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004*, p. 136.

في الموافقة على مراحل معينة من البناء. ونتيجة لهذه التغييرات، أصبحت عمليات الموافقة على طلبات بناء المستوطنات في الضفة الغربية مطابقة في الأساس لعمليات الموافقة على مشاريع البناء داخل إسرائيل، وهو ما يزيد في دمج الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ضمن إقليم إسرائيل. واتُّخذت أيضا تدابير أخرى لتوسيع دائرة نفوذ كيانات الحكم المحلي الإسرائيلية لتشمل المستوطنات ولضمان حصول المستوطنين الإسرائيليين على نفس الخدمات التي يحصل عليها الإسرائيليون داخل إسرائيل، وهو ما يزيد من طمس معالم التمييز بين ممارسة السيادة على إقليم إسرائيل وإدارة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة[25].

عنف المستوطنين

27 - تصاعدت وتيرة عنف المستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما خلال موسم قطف الزيتون في شهر تشرين الأول/أكتوبر، والذي يعتبر مصدر دخل مهم للعديد من الأسر الفلسطينية. وقد أُبلغ عن العديد من الحوادث التي تنطوي على مضايقة المزارعين الفلسطينيين وحرق بساتين الزيتون وترهيب المجتمعات المحلية القريبة من المستوطنات. وأدت الهجمات إلى خسائر اقتصادية، حيث تسبب في بقاء أكثر من 000 40 دونم من الأراضي الزراعية دون حصاد وفي أضرار جسيمة للأشجار والمحاصيل والممتلكات. وفي معظم الحالات المسجلة، كان المستوطنون الإسرائيليون، حسب التقارير، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية التي استخدمت القوة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية[26]. وانعدام المساءلة الذي يتمتع به المستوطنون هو جزء من نظام للإفلات من العقاب بموافقة الدولة، وهو نظام موثق جيدا، أدى بدوره إلى تسريع وتيرة تهجير الفلسطينيين وخلق حقائق جديدة على الأرض[27]. وفي خضم الزيادة الملحوظة في التحريض من قِبل السلطات الإسرائيلية في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدا أن بعض المسؤولين الإسرائيليين يتغاضون عن عنف المستوطنين ويشجعونه، بل ويحثون على الاستيطان كرد على العنف الذي يمارسه بعض الأفراد من الفلسطينيين[28].

28 - ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تم تجنيد آلاف المستوطنين من "فرق الدفاع عن المستوطنات"، كثيرون منهم لهم تاريخ في مهاجمة الفلسطينيين، ليلتحقوا بوحدات الكتائب الإقليمية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي[29]، وهو ما أفضى إلى حدوث سلسلة من الهجمات الكبيرة ينفذها مستوطنون معروفون مسلحون ويرتدون الزي العسكري الإسرائيلي[30]. وقد ترافق ذلك مع ما تم الإبلاغ عنه من توزيع

(25) A/79/347، الفقرتان 10 و 11.

(26) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "نداء عاجل: الأرض الفلسطينية المحتلة"، كانون الأول/ديسمبر 2024.

(27) A/79/347، الفقرة 52؛ و OHCHR, "The human rights situation in the occupied West Bank including East Jerusalem: 7 October–20 November 2023", December 2023.

(28) أنشطة الرصد التي تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان. وانظر أيضا: "Visiting Evyatar, Ben Gvir tells settlers to 'head for the hilltops', expand outposts"، *The Times of Israel*، 23 June 2023؛ و Ronen Bergman and Mark Mazzetti, "The unpunished: how extremists took over Israel", *The New York Times*, 16 May 2024؛ و Anton Goodman, "Opinion: 'Death to the Arabs' champions of settler violence now sit in the heart of Israel's Government", *Haaretz*, 1 March 2023.

(29) OHCHR, "The human rights situation in the occupied West Bank including East Jerusalem: 7 October–20 November 2023"، الفقرة 36.

(30) أنشطة الرصد التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إسرائيل للأسلحة على فرق الدفاع عن المستوطنات، وهو ما ساهم في زيادة العنف ضد الفلسطينيين[31]. وقد سجلت الأمم المتحدة العشرات من حوادث المضايقة والاعتداء على الفلسطينيين من قِبل أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية يعرف بأنهم مستوطنون[32].

القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول

29 - استمرت الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الفلسطينيين في حرية التنقل والوصول إلى الخدمات وسبل العيش في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان لعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل تأثير مباشر على إمكانية الوصول إلى الحماية والعدالة والخدمات الأساسية والعمالة، وهو ما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية ويقوض آفاق التنمية على المدى الطويل.

30 - ولا تزال هناك قيود شديدة تفرض على العمليات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب العوائق المادية والإدارية التي تعرقل تنقل الأفراد وحركة البضائع، بما في ذلك نقاط التفتيش، والذخائر المتفجرة، والتحديات اللوجستية، ورفض منح التأشيرات، والقيود المفروضة على تسجيل المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية وعلى عملياتها. ويقترن ذلك بالنشاط العسكري المكثف والمخاطر الأمنية الشديدة والقيود الإسرائيلية على عمليات وكالة الأونروا وقتل عمال الإغاثة والهجمات على المباني التابعة للوكالة، وهو ما يحول دون إيصال المساعدات والتنسيق.

عمليات الإغلاق في غزة

31 - حتى 31 آذار/مارس، كانت نسبة 65 في المائة من مساحة غزة ضمن المناطق "المحظورة" أو المشمولة بأوامر تهجير جارية أو خاضعة للتصنيفين كليهما. وفي هذه المناطق، يُطلب من الأمم المتحدة أن تنسق مع السلطات الإسرائيلية وأن تخطرها بتحركاتها[33]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وصول المساعدات الإنسانية غير متسق ومقيدًا للغاية. وفي عام 2024، خططت الأمم المتحدة وشركاؤها لتنفيذ 320 5 تحركا لتقديم المساعدات عبر قطاع غزة. ومن بين هذه التحركات، يسرت السلطات الإسرائيلية 48 في المائة منها، ورفضت 24 في المائة، في حين واجهت 19 في المائة منها عوائق، وألغيت 9 في المائة من تلك التحركات بسبب تحديات أمنية أو لوجستية[34]. ومُنع إلى حد كبير الوصول إلى شمال غزة، بما في ذلك مدينة غزة وبيت لاهيا وبيت حانون وجزء كبير من جباليا، في حين ظلت حركة المساعدات الإنسانية جنوب وادي غزة مقيدة بشدة بسبب انعدام الأمن ومحدودية التسهيلات وعمليات النهب المنظمة، وهي ظروف كان يفاقمها انتشار اليأس على نطاق واسع.

32 - وفي غزة، أدى انفلات زمام النظام العام، الذي تفاقم بسبب انهيار هياكل إنفاذ القانون وندرة السلع، إلى زيادة في عمليات نهب شاحنات المساعدات، ولا سيما في النصف الثاني من عام 2024، وتسبب في

(31) OHCHR, "The human rights situation in the occupied West Bank including East Jerusalem: 7 October– 20 November 2023"، الفقرة 36.

(32) أنشطة الرصد التي تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان.

(33) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 277: Gaza Strip", 4 April 2025.

(34) الأونروا، "تقرير الأونروا رقم 154 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية"، 12 كانون الثاني/يناير 2025.

نشوء مخاطر تهدد سلامة قوافل المساعدات وموظفيها وفي عرقلة وصول الفلسطينيين إلى المساعدات اللازمة لإنقاذ الأرواح. وأدى نقص السيولة النقدية في أعقاب انهيار الاقتصاد الرسمي في غزة والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالبنية التحتية المصرفية إلى زيادة تقويض عملية إيصال المساعدات.

33 - وتفاقم الوضع بشكل كبير منذ 2 آذار/مارس، عندما منعت الحكومة الإسرائيلية دخول جميع المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية إلى قطاع غزة، وهو أطول حظر منذ بداية الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدى ذلك إلى نقص حاد في الغذاء والدواء ومواد الإيواء والمياه النظيفة.

34 - وتثير عرقلة المساعدات الإنسانية، إلى جانب حرمان المدنيين من الوصول إلى الخدمات الأساسية، شواغل جدية بشأن امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وباعتبار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، فهي ملزمة بكفالة توفير الإمدادات الغذائية والطبية للسكان المدنيين وتيسير مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق. وقد يشكل الحرمان من هذه المساعدة أو تقييدها دون مبرر انتهاكاً للقانون الدولي، وقد يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي.

35 - وقد يرقى الإغلاق والحصار المفروض على غزة منذ عام 2007، والذي تم تشديده منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى مستوى العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي.

القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية

36 - تُقيّد حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، من خلال نظام معقد يضم أكثر من 800 نقطة تفتيش، وفرض التصاريح، وحواجز الطرق العسكرية، والمستوطنات، والطرق الالتفافية، والنظم القانونية المزدوجة، إلى جانب الجدار العازل الذي يبلغ طوله 712 كلم، والذي لا يزال يشكل بمفرده أكبر عقبة في الضفة الغربية[35]، وهو ما يؤدي فعليًا إلى تجزئة الأراضي، وفصل المجتمعات المحلية عن الأراضي الزراعية والمدارس والمستشفيات، ويجعل سبل عيش الفلسطينيين غير مستدامة، ويقوض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية[36].

عمليات التدمير والحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية

37 - لا يزال الشعب الفلسطيني يواجه حرمانًا منهجيًا من الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية ومناطق صيد الأسماك. وقد كان لهذه التدابير تأثير عميق على سبل العيش، لا سيما بالنسبة للمزارعين والرعاة وصيادي الأسماك، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وفقدان الدخل وزيادة انعدام الأمن الغذائي.

38 - وقد كانت الحوكمة البيئية في غزة بالفعل هشة ومقيدة بشدة قبل بدء الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وذلك بسبب القيود المفروضة منذ فترة طويلة ومحدودية القدرات المؤسسية والنقص المزمن في التمويل. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تدهور الوضع بشكل كبير في ظل تدمير البنية

(35) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank: movement and access update", May 2025.

(36) المرجع نفسه؛ و A/79/347، الفقرات 47 إلى 49.

التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق إدارة النفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ونظم المراقبة البيئية، وهو ما أدى إلى زيادة تقويض الحوكمة والرقابة البيئيتين[37].

39 - وأدت العمليات العسكرية الإسرائيلية، التي تنطوي على استخدام المعدات العسكرية الثقيلة والقصف المستمر والمكثف والعمليات البرية الواسعة النطاق، إلى تدهور بيئي كبير في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك انتشار واسع لحالات رص التربة والحفر الناجمة عن التفجير وتآكل التربة. وقد دُمِّر ما يقدر بنحو 343 هكتارا (34 في المائة من المنطقة الساحلية في غزة التي تبلغ مساحتها 995 هكتارا)، مما أدى إلى تقويض النظم الإيكولوجية الساحلية الحرجة وزيادة التعرض للتحات الساحلي وتسرب مياه البحر[38].

40 - وكان لانهيار مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في غزة عواقب وخيمة على البيئة والصحة العامة. وفي ظل غياب نظم فعالة لمعالجة مياه الصرف الصحي، يجري تفريغ كميات كبيرة من هذه المياه غير المعالجة يومياً في البيئة، مما يؤدي إلى تلويث البحر الأبيض المتوسط، والإضرار بالنظم الإيكولوجية البحرية وتلويث الموارد المائية الشحيحة أصلاً، وخاصةً طبقة المياه الجوفية الساحلية، التي تعد المصدر الرئيسي لمياه الشرب لسكان غزة[39]. وفي عام 2024، تم تفريغ ما يقدر بنحو 000 60 متر مكعب من مياه الصرف الصحي ومياه المجاري يوميًا في البيئة[40]. كما أدى انهيار شبكات المجاري إلى إغراق الأراضي الزراعية بالنفايات السائلة غير المعالجة، وهو ما أدى إلى تملح التربة. وأدت عمليات الإغلاق والقيود الصارمة المفروضة على المساعدات الإنسانية ومنع وصولها بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا سيما منذ 2 آذار/مارس 2025، إلى جانب الاستهداف المتكرر للبنية التحتية الحيوية، إلى إعاقة عمليات الإصلاح والصيانة بشكل كبير، وهو ما جعل نظم الإدارة البيئية في غزة غير قادرة على التصدي للأزمة المتفاقمة.

41 - وقد تراكم ما يقدر بنحو 000 500 طن من النفايات الصلبة في مكبات النفايات الرسمية وفي المكبات غير الرسمية وغير المنظمة في جميع أنحاء غزة. وأصبحت هذه المواقع أرضًا خصبة لناقلات الأمراض، بما في ذلك البعوض والذباب والقوارض، وهو ما يشكل مخاطر جسيمة على الصحة العامة، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المحلية الضعيفة التي تعيش بالقرب منها. وعلاوة على ذلك، أدى تدمير المنشأتين الرئيسيتين لمعالجة النفايات الطبية في غزة إلى تعطيل الإدارة الآمنة للنفايات الطبية الخطرة بشكل كبير، وهو ما نشأت عنه مخاطر جسيمة تهدد بانتقال الأمراض والتلوث البيئي والأخطار على الصحة العامة[41].

42 - وأدى تدمير البنية التحتية للصناعة والطاقة في غزة إلى حدوث تلوث بيئي شديد، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة على البيئة والصحة العامة. وأدى تدمير 67 ميغاواط من نظم الطاقة الشمسية الفلطاضوئية إلى تسريب ما يقدر بنحو 675 1 كلغ من الرصاص والسموم الأخرى في البيئة[42]، في حين

(37) United Nations Environment Programme (UNEP), *Environmental Impact of the Conflict in Gaza: Preliminary Assessment of Environmental Impacts* (Nairobi, 2024)؛ وإسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(38) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(39) المرجع نفسه.

(40) UNEP, *Environmental Impact of the Conflict in Gaza* (Nairobi, 2024).

(41) United Nations Development Programme (UNDP), "Impact of the war on solid waste management in Gaza", UNDP Programme of Assistance to the Palestinian People Gaza Insight Series, October 2024.

(42) UNEP, *Environmental Impact of the Conflict in Gaza* (Nairobi, 2024).

أدى تدمير 980 1 من المحولات الكهربائية و 125 محطة فرعية إلى زيادة خطر تسرب ثنائي الفينيل المتعدد الكلور السام إلى التربة والمياه[43]. وعلاوة على ذلك، تسببت الأضرار التي لحقت بمولدات الكهرباء ومرافق تخزين الوقود ومحطات الوقود في تسرب كميات كبيرة من الوقود، وهو ما يؤدي إلى تلويث التربة ويشكل تهديدا طويل الأمد لموارد المياه الجوفية.

43 - وأدى الاستخدام المكثف للمتفجرات أثناء العمليات العسكرية إلى انتشار مجموعة من الملوثات السامة في البيئة، بما في ذلك ثلاثي نترات التولوين وثلاثي النيترامين الثلاثي المثيلين الحلقي والمعادن الثقيلة، وهو ما يشكل مخاطر جسيمة على صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية[44].

44 - وأدى انهيار نظم إدارة النفايات والطاقة إلى زيادة حرق النفايات الصلبة، وهو ما يؤدي إلى انبعاث ملوثات خطرة مثل الديوكسينات والهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات. ويزيد التعرض لهذه الملوثات من خطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والأوعية الدموية، ويمكن أن يكون له تأثير صحي طويل الأمد، خاصة بين الفئات السكانية الضعيفة[45].

45 - وأدى تدمير البنية التحتية المدنية في غزة إلى توليد كمية غير مسبوقة من الركام. وحتى الآن، دُمّر ما يقدر بنحو 812 170 مبنى (70 في المائة من البنية التحتية المدنية في غزة)، وهو ما نتج عنه ما يقدر بنحو 53,45 مليون طن من الركام حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ووصلت كثافة الحطام إلى مستويات حرجة، حيث تجاوزت 383 كلغ لكل متر مربع، مما أدى فعليا إلى تغطية مناطق حضرية واسعة وتحويل أحياء بأكملها إلى مناطق لا يمكن الوصول إليها[46].

46 - ويعيق حجم الركام الهائل عمليات الإغاثة الإنسانية والعودة الآمنة للسكان النازحين. وتشكل الأنقاض مخاطر جسيمة على السلامة بسبب الذخائر المتفجرة المدفونة بين الأنقاض، وهو ما يعرض الأرواح للخطر. وزادت المواد الخطرة، بما في ذلك مادة الأسبستوس والمخلفات الكيميائية، من تفاقم الأزمة البيئية والصحية[47].

47 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، كان ما يقدر بنحو 75 في المائة من الأراضي الزراعية في غزة (293 11 هكتارا) قد تضررت أو دُمّرت نتيجةً للعمليات العسكرية، بما في ذلك 043 7 هكتارا (79,5 في المائة) من البساتين والأشجار، و 187 2 هكتارا (73,1 في المائة) من الأراضي الزراعية، و 063 2 هكتارا (64,3 في المائة) من حقول الخضروات[48]. وتضرر أكثر من نصف الصوبات الزراعية و 67 في المائة من آبار المياه، وكانت محافظة غزة من المناطق المتضررة بشكل خاص. وأما الخسائر في الماشية فكانت كارثية حيث بلغت نسبة 96 في المائة، ولم ينج من الدواجن سوى 1 في المائة فقط. وصار

(43) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(44) المرجع نفسه.

(45) المرجع نفسه.

(46) UNEP, “Gaza strip: preliminary debris quantification – damage assessment analysis, 4 April 2025”, May 2025.

(47) إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(48) FAO and UNITAR, “Damage to cropland categories to the conflict in the Gaza Strip as of 31st of December 2024”, January 2025.

قطاع صـــيد الأســـماك على حافة الانهيار تحت وطأة الآثار المجتمعة للقيود البحرية وتدمير البنية التحتية وفقدان معدات وسفن الصيد، وهو ما يهدد الأمن الغذائي وسبل العيش على نطاق الإقليم[49].

48 - وفي حزيران/يونيه 2024، أعلنت السلطات الإسرائيلية أن أكثر من 12,7 كلم مربع من الأراضي في غور الأردن أصبحت من أراضي الدولة، ليصل إجمالي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الضفة الغربية في عام 2024 إلى 23,7 كلم مربع[50].

الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة

49 - أثرت الحرب في غزة، إلى جانب الاحتلال الإســـرائيلي الذي طال أمده والقيود وعمليات الإغلاق الصارمة التي تفرضها إسرائيل، تأثيرًا عميقًا على الاقتصاد الفلسطيني. وكانت السياسات الإسرائيلية والقيود المفروضـــة على التنقل وإمكانية الوصـــول والتجزئة الإقليمية قد أدت فعلا إلى إعاقة النمو الاقتصـــادي في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل كبير.

50 - وشهد مؤشر التنمية البشرية للأرض الفلسطينية المحتلة انخفاضًا حادًا، حيث انخفض من 0,716 في عام 2022 إلى 0,674 في عام 2023. وتشـير تقديرات اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لغربي آسـيا (الإســـكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه بحلول نهاية عام 2024، قد ينخفض مؤشـــر التنمية البشرية أكثر من ذلك ليصل إلى 0,643، وهو مستوى لم تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بدء قياس مؤشر التنمية البشرية بها في عام 2004. وتشير التقديرات إلى أن قطاع غزة ربما يكون قد عانى من أكبر انخفاض، حيث انخفض مؤشـر التنمية البشـرية فيه إلى 0,408. ويعادل هذا التدهور ضـياع 69 عامًا من التقدم. ومن المتوقع أيضًـــا أن ينخفض مؤشـــر التنمية البشـــرية في الضـــفة الغربية ليصـــل إلى 0,676، وهو ما يمثل تراجعًا يعكس فقدان 16 عامًا من التنمية[51]. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، يعيش 55 في المائة من ســـكان الأرض الفلســـطينية المحتلة في فقر متعدد الأبعاد. وفي غزة، ارتفعت معدلات الفقر إلى ما يقرب من 100 في المائة، بعد أن كانت 64 في المائة قبل اندلاع الأعمال العدائية.

الظروف الاقتصادية

51 - شهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشًا حادًا في عام 2024، حيث تشير التقديرات إلى أنه تكبد خسائر تتجاوز 5 بلايين دولار في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضًـــا بنســـبة 28 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وغزة مقارنة بعام 2023. وانكمش اقتصاد غزة بنسبة 86 في المائة، مع نشاط اقتصادي ضئيل للغاية خارج نطاق الخدمات العامة، بينما انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 23 في المائة. ويبدو انهيار اقتصاد غزة جليا بشكل خاص. فعلى الرغم من أن 40 في المائة من السكان الفلسطينيين يقيمون

(49) FAO, “Gaza: immediate action must combine emergency relief with the restoration of local food production”, 28 January 2025.

(50) Peace Now, “The Government declares 12,000 dunams in the Jordan Valley as State lands”, 3 July 2024.

(51) ويقيس مؤشر التنمية البشرية الإنجازات الإجمالية لبلد ما ضمن ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، وهي: الصحة (تقاس بمتوسط العمر المتوقع)، والمعرفة (تقاس بالتمدرس)، ومستوى المعيشة (تقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). يصنّف مؤشر التنمية البشرية البلدان إلى واحدة من أربع فئات استناداً إلى قيمتها: مرتفع جداً: مؤشر 0,800 أو أكثر؛ مرتفع: يتراوح بين 0,700 و 0,799؛ متوســـط: بين 0,550 و 0,699؛ منخفض: أقـل من 0,55. انظر الرابط: https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI.

في غزة، فقد انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الوطني إلى 3 في المائة فقط في عام 2024، بعد أن كانت في السابق تمثل 20 في المائة.

52 - وبلغت نسبة البطالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة مستويات قياسية، حيث ارتفعت إلى 51 في المائة في المتوسط (35 في المائة في الضفة الغربية و 80 في المائة في غزة). وانخفض معدل المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية من 45,2 في المائة في عام 2023 إلى 43,5 في المائة في عام 2024 بسبب فقدان الوظائف في إسرائيل وتضاؤل الفرص المحلية. وفُقدت أكثر من 000 360 وظيفة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث فقد أكثر من 000 150 من العمال الفلسطينيين وظائفهم في إسرائيل والمستوطنات، اللذان كانا يشكلان تاريخياً مصدراً هاماً للدخل للأسر في الضفة الغربية[52].

53 - ووفقًا للتقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات، قُدّر إجمالي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية في غزة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2024 بمبلغ 29,9 بليون دولار، مع تكبّد خسائر اقتصادية واجتماعية إضافية بقيمة 19,1 بليون دولار، ليصل إجمالي الأثر المقدر إلى 49 بليون دولار، أي ما يعادل 1,8 مرة الناتج المحلي الإجمالي السنوي للضفة الغربية وغزة مجتمعين. وكان قطاع الإسكان الأكثر تضررًا، حيث بلغت قيمة الأضرار التي لحقت به 15,8 بليون دولار، وهو ما يمثل 53 في المائة من إجمالي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية، يليه قطاع التجارة والصناعة (5,9 بلايين دولار، أو 20 في المائة)، والنقل (2,5 بليون دولار، أو 8 في المائة)، وخدمات المياه والصرف الصحي (1,53 بليون دولار، أي 5 في المائة)[53].

54 - وأدى النقص الحاد في السلع التي تدخل غزة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 238 في المائة. ونتج عن ذلك تراجع كبير في القوة الشرائية في غزة، حيث شهدت انخفاضًا بنسبة 70 في المائة، بينما شهدت الضفة الغربية انخفاضًا في القوة الشرائية بنسبة 3 في المائة. وبشكل عام، شهد المستهلكون الفلسطينيون انخفاضًا في قدرتهم الشرائية بنسبة 33 في المائة في عام 2024[54].

55 - وتواجه السلطة الفلسطينية فجوة تمويلية تبلغ حوالي 2,0 بليون دولار، أو ما يقرب من 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك في المقام الأول إلى استمرار إسرائيل في تطبيق الاقتطاعات الشهرية من إيرادات التخليص الجمركي التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية. ويُقدَّر إجمالي الاقتطاعات بنحو 1,97 بليون دولار منذ عام 2019، بما في ذلك أكثر من 525 مليون دولار من الاقتطاعات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدت هذه الاقتطاعات، بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الدولية، إلى تقييد الحيز المالي للسلطة الفلسطينية وقدرتها على دفع مرتبات موظفي القطاع العام والحفاظ على الوظائف الرئيسية وتقديم الخدمات الأساسية. وتُدفع مرتبات موظفي القطاع العام بنسبة 60 إلى

(52) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: واقع وحقائق - تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2024"، نيسان/أبريل 2025.

(53) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025).

(54) المرجع نفسه.

70 في المائة من مستويات ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى جانب لجوء السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض المحلي المكلف ومراكمة متأخرات الموردين من القطاع الخاص وصناديق المعاشات التقاعدية[55].

56 - ونتيجة لذلك، ازدادت ديون السلطة الفلسطينية لدى المصارف المحلية بنسبة 25 في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهي تقدر الآن بأكثر من 4 بلايين دولار، مما يزيد من تعريض القطاع المصرفي للهشاشة المتزايدة للمركز المالي للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من بعض مساعدات المانحين، تغطي المساعدات الدولية حاليًا أقل من 40 في المائة من الفجوة التمويلية للسلطة الفلسطينية، وهو ما يجعلها غير قادرة على الاستثمار بشكل مجدٍ في الجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش أو الاستقرار الاقتصادي أو التنمية[56].

57 - وتؤدي الأزمة التي طال أمدها إلى إضعاف رأس المال البشري في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المتوقع أن يكون للنزوح الواسع النطاق والصدمات النفسية والانقطاعات المطولة في مجال التعليم وفي سبل كسب العيش عواقب دائمة على الإنتاجية والمشاركة في القوى العاملة والنمو على المدى الطويل[57].

الأمن الغذائي

58 - وصل انعدام الأمن الغذائي في غزة إلى مستويات كارثية وغير مسبوقة. ففي كانون الثاني/يناير، كان حوالي 1,84 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك المجاعة في بعض المناطق، وسُجلت زيادة سريعة في مستويات الجوع وسوء التغذية والوفيات المفرطة الناجمة عن سوء التغذية والمرض في شمال غزة[58].

59 - ومن المتوقع أن يعاني نحو 2,1 مليون شخص في جميع أنحاء قطاع غزة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، تُصنف في المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (حالة أزمة أو أسوأ)، في الفترة ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2025، منهم نحو 500 469 شخص من المرجح أن يواجهوا انعدام الأمن الغذائي الكارثي (المرحلة 5)[59].

60 - وفي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2024 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، جرى فحص 008 657 أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً للكشف عن سوء التغذية. ومن بين الأطفال الذين تم فحصهم، أُدخل 341 39 طفلا (6,3 في المائة) في برنامج الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد لتلقي العلاج، منهم 675 7 طفلا (1,2 في المائة) كانوا مصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم و 666 31 طفلا (4,8 في المائة) كانوا مصابين بسوء التغذية الحاد المتوسط. وفي عام 2024، أُدخل ما مجموعه 456 مريضاً يعانون من مضاعفات سوء التغذية الحاد الوخيم إلى مراكز التثبيت. ومنذ تشديد

(55) إسهامات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ و World Bank, *Economic Monitoring Report: Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy* (2024).

(56) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة"، 23 تموز/يوليه 2024.

(57) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025).

(58) إسهامات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(59) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza strip: IPC acute food insecurity and acute malnutrition special snapshot, April–September 2025", 12 May 2025.

القيود ومنع وصول المساعدات الإنسانية في 2 آذار/مارس، أفادت التقارير عن وفاة 57 طفلاً على الأقل بسبب آثار سوء التغذية[60].

61 - وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2024 إلى آب/أغسطس 2025، تشير التقديرات إلى أن 500 16 من النساء الحوامل والمرضعات و 000 71 من الأطفال سيكونون بحاجة إلى العلاج من سوء التغذية الحاد[61]. وأدى سوء التغذية بين الحوامل إلى ارتفاع معدل الولادات المبكرة بنسبة 10 في المائة وانتشار فقر الدم بنسبة 50 في المائة، وهو ما أفضى إلى زيادة وفيات المواليد و المضاعفات ذات الصلة على صحة المواليد الجدد مدى الحياة[62].

62 - وقد انهار الإنتاج المحلي للأغذية، وهو ركيزة أساسية تقوم عليها قدرة غزة على الصمود. وأدى تدمير الأراضي الزراعية، والنقص الحاد في المياه، والقيود المفروضة على الوقود والمدخلات الزراعية إلى شلّ معظم الأنشطة الزراعية.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

63 - منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، فرضت السلطات الإسرائيلية قيودًا على تدفق خطوط الأنابيب، ودمرت ألواح الطاقة الشمسية التي تشغل منشآت تحلية المياه، ومنعت واردات الوقود الضروري لنظم المياه والصرف الصحي، وهو ما أدى إلى إغلاق 85 في المائة من محطات الضخ ومنشآت معالجة مياه الصرف الصحي في غزة، وتسبب في حرمان 2,2 مليون شخص من الحصول على المياه الصالحة للشرب[63].

64 - وتُظهر صور السواتل أن 89 في المائة من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في غزة إما تضررت أو دمرت. ويشمل ذلك 25 بئراً بلدية كانت توفر 70 في المائة من مياه شمال غزة، وست محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، دُمرت إحداها بالكامل جراء الغارات الجوية. وتضررت بشكل كبير محطة توليد الكهرباء في غزة، التي توفر 60 في المائة من الكهرباء المستخدمة في عمليات المياه[64].

65 - وانخفض معدل توافر المياه اليومي في غزة إلى ما يتراوح بين 3 و 5 لترات للشخص الواحد يوميا، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية للبقاء على قيد الحياة في حالات الطوارئ والبالغ 15 لترًا للشخص الواحد في اليوم. ووجدت اختبارات منظمة الصحة العالمية أن 78 في المائة من عينات المياه لا تفي بمعايير الجودة، وهو ما يزيد بشكل كبير من خطر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه[65].

(60) World Health Organization (WHO), "OPT emergency situation update, No. 53: 7 Oct 2023–8 Jan 2025", 5 February 2025.

(61) Integrated Food Security Phase Classification, "Gaza strip: IPC acute food insecurity and acute malnutrition special snapshot, April–September 2025", 12 May 2025.

(62) إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(63) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025).

(64) المرجع نفسه.

(65) WHO, "Hostilities in the occupied Palestinian territory: Public Health Situation Analysis", 26 February 2025.

66 - وأدى انهيار نظم الصرف الصحي إلى ارتفاع حالات الإسهال المائي الحاد بنسبة 300 في المائة، إضافة إلى زيادة في حالات الإصابة بالتهاب الكبد ألف. كما سجلت زيادة في حالات العدوى الجلدية، لا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة، الذين يمثلون 67 في المائة من الحالات المبلغ عنها[66]. وأدى تدمير نظم النفايات الطبية ومرافق سلسلة التبريد إلى تفاقم خطر انتشار الأمراض المعدية[67].

67 - وعاد شلل الأطفال إلى الظهور في غزة، بعد مرور أكثر من 20 عامًا منذ استئصاله هناك. وعلى الرغم من جولات التطعيم ضد شلل الأطفال التي نسقتها منظمة الصحة العالمية في أيلول/سبتمبر 2024 وتشرين الأول/أكتوبر. تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025، لا يزال فيروس شلل الأطفال المشتق من اللقاح من النمط 2 يُكتشف في العينات البيئية[68]. وقد تأخرت جولات التطعيم الأخرى بسبب القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية ومنع وصولها واستمرار الأعمال العدائية[69].

68 - وفي الضفة الغربية، ولا سيما في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، تسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية في تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك نظم المياه والصرف الصحي. وأدى ذلك إلى مخاطر صحية خطيرة، لا سيما بسبب تلويث مياه الصرف الصحي لمصادر المياه، وهو ما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء[70].

69 - كما تأثرت عمليات إدارة النفايات الصلبة التي تقوم بها الأونروا في الضفة الغربية بشكل كبير بسبب تشديد القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول، وهو ما أدى إلى تقويض خدمات الصرف الصحي الأساسية في العديد من المجتمعات المحلية[71].

الصحة

70 - تسببت الأعمال العدائية المستمرة، والتفكيك المنهجي للنظام الصحي في غزة، والقيود الإسرائيلية المفروضة على دخول الإمدادات الطبية وتوزيعها، في تدهور حاد في النتائج الصحية. ويعزى ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات إلى الإصابات الرضحية والأمراض غير المعدية التي لا يتلقى المصابون بها أي علاج والأمراض المعدية وسوء التغذية المنتشر على نطاق واسع. وقد تأثرت الصحة الإنجابية بشدة، حيث حُرمت أكثر من 000 50 من النساء الحوامل من الرعاية السابقة للولادة[72].

71 - وتواجه غزة نقصا في الأدوية الأساسية بنسبة 40 في المائة. وقد تضرر أو دُمر أكثر من 90 في المائة من المرافق الصحية فيها، بما في ذلك 33 مستشفى من أصل 36، لم يتبق منها سوى

(66) إسهامات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

(67) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(68) WHO, "Hostilities in the occupied Palestinian territory: Public Health Situation Analysis", 26 February 2025.

(69) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(70) إسهامات الأونروا.

(71) المرجع نفسه.

(72) UNFPA, "As famine looms in Gaza, pregnant women and newborns face life-threatening health risks", 19 May 2025.

21 مستشفى تعمل بشكل جزئي، وذلك بنسبة 44 في المائة فقط من طاقتها الاستيعابية مقارنة بما قبل الأزمة[73]. ومن بين 22 مركزًا صحيًا تديرها الأونروا، هُدم مركزان وتضررت 4 مراكز صحية بشكل كبير، ولم يتبق منها سوى 4 مراكز عاملة. وأنشئت 4 مراكز مؤقتة و 54 وحدة طبية للمساعدة في تلبية الاحتياجات المتزايدة[74].

72 - وتعطلت الخدمات الصحية الحرجة بسبب نقص الوقود، وهو ما أدى إلى تعطيل خدمات الرعاية الحرجة لحديثي الولادة وغسيل الكلى والوحدات الجراحية وعمليات الإسعاف. وفي جنوب غزة، لا تتوافر سوى أربع محطات أكسجين فقط. وفي شمال غزة، تُستخدم محطة أكسجين واحدة لدعم سبع مستشفيات، مقارنة بـ 20 محطة أكسجين قبل تصعيد الأعمال العدائية، وهو ما يعرض المرضى في العناية المركزة للخطر[75].

73 - وفي الفترة الممتدة بين 1 كانون الثاني/يناير 2024 و 31 آذار/مارس 2025، تم توثيق 822 هجوما على مرافق الرعاية الصحية[76] في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال نظام منظمة الصحة العالمية لمراقبة الهجمات على الرعاية الصحية. وفي غزة، أسفر 361 حادثًا عن مقتل 283 شخصًا وإصابة 587 آخرين، وإلحاق أضرار بما عدده 33 مستشفى من أصل 36، و 92 سيارة إسعاف. وفي الضفة الغربية، تسبب 461 هجومًا في مقتل 22 شخصًا وإصابة 88 آخرين بجروح وإلحاق أضرار بما عدده 35 مرفقًا صحيًا و 315 سيارة إسعاف. وأدى ما لا يقل عن 75 في المائة من هذه الهجمات إلى عرقلة إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، واستُخدمت الأسلحة في 27 في المائة من الحوادث المرتبطة باستخدام القوة[77]. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 850 من العاملين في المجال الصحي والطبي في غزة، وهو ما أدى إلى تفاقم انهيار نظام الرعاية الصحية في القطاع. وأعاق فقدان الموظفين المؤهلين بشكل كبير القدرة على تقديم الرعاية المنقذة للحياة[78].

74 - وأدى تدمير البنية التحتية لإعادة التأهيل البدني في غزة إلى ترك أكثر من 500 4 شخص مبتوري الأطراف، من بينهم 810 أطفال، دون إمكانية الحصول على أطراف اصطناعية أو خدمات إعادة التأهيل. ويُعالَج العديد من المرضى، بمن في ذلك الأطفال الذين يعانون من إصابات في العمود الفقري، على أرضيات المستشفيات بسبب النقص الحاد في الأسرّة[79].

---

(73) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025); and WHO, "OPT emergency situation update, No. 57: 7 Oct–14 Mar 2025", 14 March 2025.

(74) إسهامات الأونروا.

(75) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 265: Gaza, 18 February 2025".

(76) تعرّف منظمة الصحة العالمية الهجوم على منظومة الرعاية الصحية بكونه "أي شكل من أشكال العنف اللفظي أو البدني أو العرقلة أو التهديد بالعنف يعترض توافر خدمات الرعاية الصحية العلاجية و/أو الوقائية في حالات الطوارئ وإمكانية الحصول على هذه الخدمات وتقديمها".

(77) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

(78) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "خبيرة من الأمم المتّحدة تعرب عن ارتعادها لوفاة طبيب فلسطيني ثالث أثناء احتجازه لدى إسرائيل"، 24 أيلول/سبتمبر 2024.

(79) إسهامات منظمة الصحة العالمية.

75 - ووصلت أزمة الصحة النفسية في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية إلى مستويات مقلقة. فجميع أطفال غزة تقريبًا، والبالغ عددهم 1,2 مليون طفل، يحتاجون إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، حيث تظهر على العديد منهم علامات الصدمة النفسية الحادة، مثل الكوابيس والانطواء والعدوانية[80]. وهناك أكثر من 000 17 طفل ممن انفصلوا عن أسرهم[81]. وأدى تدمير مستشفى الطب النفسي الوحيد في غزة إلى ترك المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة دون رعاية.

76 - ويوجد في غزة أكبر عدد من الأطفال المبتورة أطرافهم نسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم[82]. وقد خلص تقييم أُجري في عام 2024 إلى أن إصابات الأطراف الحادة هي العامل الرئيسي الذي يدفع الطلب على خدمات إعادة التأهيل. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تم الإبلاغ عن حوالي 000 13 إلى 000 17 من الإصابات الخطيرة في الأطراف، إلى جانب 000 3 إلى 000 4 حالات بتر وأكثر من 000 2 إصابة خطيرة في الحبل الشوكي والدماغ، وهو ما ساهم في زيادة احتياجات الرعاية الجسدية والنفسية الطويلة الأمد[83].

77 - وانخفض متوسط العمر المتوقع في قطاع غزة إلى النصف تقريبًا، حيث انخفض بنسبة 46,3 في المائة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقًا لتقديرات جديدة. وانخفض متوسط العمر المتوقع من متوسط ما قبل الحرب وهو 75,5 سنة إلى 40,5 سنة للفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأيلول/سبتمبر 2024[84].

78 - وفي الضفة الغربية، لا تزال القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل والوصول تحد بشدة من إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والطارئة. وألحقت العمليات العسكرية في عام 2024 أضرارًا بالطرق الرئيسية، وأدت إلى تأخر سيارات الإسعاف وتقييد خدمات الرعاية للمرضى المصابين بأمراض مزمنة والنساء في المخاض[85].

التعليم

79 - أدت الأعمال العدائية إلى قطع إمكانية الوصول إلى التعليم عن جميع سكان غزة، مما حرم جميع الأطفال والشباب من التعليم الرسمي والبيئة الحمائية التي يوفرها. وبسبب العنف المتكرر والنزوح الجماعي وتدمير البنية التحتية، بات ما يقدر بنحو 000 745 من الأطفال والشباب وطلاب التعليم العالي خارج

(80) UNICEF, “Occupied Palestinian Territory Education Cluster: Education overview in 2024 – the state of education in Gaza and the West Bank”, February 2025.

(81) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025); and WHO, “OPT emergency situation update, No. 57: 7 Oct–14 Mar 2025”, 14 March 2025.

(82) انظر الرابط: www.unicefusa.org/stories/unicef-delivers-wheelchairs-gazas-children.

(83) WHO, “Estimating trauma rehabilitation needs in Gaza using injury data from emergency medical teams”, 30 July 2024.

(84) Michel Guillot and others, “Life expectancy losses in the Gaza Strip during the period October 2023 to September 2024”, *The Lancet*, vol. 405, No. 10477 (February 2025).

(85) إسهامات من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

منظومة التعليم الرسمي. ويشمل ذلك أكثر من 000 658 طفل في سن التمدرس فقدوا عاماً دراسياً كاملاً و 000 39 طالب لم يكن بإمكانهم اجتياز امتحانات حاسمة، ولا سيما في المستوى التوجيهي[86].

80 - وتُظهر صور السواتل الملتقطة في كانون الأول/ديسمبر 2024 أن 95,2 في المائة من مدارس غزة (537 مدرسة من أصل 564) قد تضررت أو دُمرت، حيث يحتاج 88 في المائة منها (496 مدرسة) إلى إعادة البناء بالكامل[87].

81 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024، قُتل 035 12 طالبا و 492 من العاملين في مجال التعليم، وأصيب 379 19 طالبا آخرين و 603 2 من العاملين في مجال التعليم بجروح. ويعاني العديد من هؤلاء المصابين من إعاقات غيرت مجرى حياتهم[88]. وحُوّلت المدارس التي لا تزال صالحة من الناحية الهيكلية إلى ملاجئ مكتظة. وهي غير آمنة وغير مناسبة للتعلم. وعطلت أوامر الإخلاء العسكرية الإسرائيلية، خاصة في شمال غزة، مرارًا وتكرارًا محاولات استئناف التعليم[89].

82 - وأدت القيود الصارمة المفروضة على استيراد المستلزمات، بما في ذلك اللوازم التعليمية، إلى شل الجهود المبذولة لإنشاء أماكن تعليمية مؤقتة. وحتى أوائل عام 2025، كان 405 من هذه الأماكن فقط قيد التشغيل، حيث كانت تقدم خدمات التعليم لحوالي 000 137 طفل، أي أقل من ربع سكان غزة في سن التمدرس. ولا يزال وجود الذخائر غير المنفجرة يعيق التوسع الآمن في الأماكن التعليمية[90]. ومن دون تدخلات عاجلة ومستدامة، تظل غزة معرضة لخطر ضياع جيل كامل بسبب الأمية والصدمات النفسية الاجتماعية وتغلغل الفقر[91].

83 - وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يزال تعليم الأطفال في سن التمدرس، وعددهم نحو 300 806 طفل، معطلاً بسبب تصاعد العنف والقيود المفروضة على التنقل وتأثير العمليات العسكرية الجارية. وظل الأطفال في المناطق الساخنة يعانون من تزايد حالات إغلاق المدارس وانقطاع التعليم[92]. وحتى نهاية

(86) World Bank, European Union and United Nations, *Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment* (February 2025)؛ و UNICEF, "Occupied Palestinian Territory Education Cluster: Education overview in 2024 – the state of education in Gaza and the West Bank", February 2025.

(87) UNICEF, "Occupied Palestinian Territory Education Cluster: Education overview in 2024 – the state of education in Gaza and the West Bank", February 2025.

(88) المرجع نفسه.

(89) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 265"; and UNICEF, "Occupied Palestinian Territory Education Cluster: Education overview in 2024 – the state of education in Gaza and the West Bank", February 2025.

(90) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian situation update No. 265".

(91) UNICEF, "Occupied Palestinian Territory Education Cluster: Education overview in 2024 – the state of education in Gaza and the West Bank", February 2025.

(92) UNICEF, "Humanitarian situation report No. 34", 30 January 2025.

كانون الثاني/يناير 2025، كان قد ضاع على الطلاب في شمال الضفة الغربية 10 في المائة من أيام الدراسة منذ بداية العام الدراسي بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول إلى المدارس[93].

84 - وأدت المصاعب الاقتصادية إلى تقويض فرص الحصول على التعليم في الضفة الغربية. وتشير التقديرات إلى أن 40 في المائة من الأسر غير قادرة على تحمل تكاليف التعليم، وهو ما يزج بالعديد من الأطفال الأكبر سناً، وخاصة الأولاد، في أسواق العمل غير الرسمية. ويتضاعف احتمال ترك الفتيات والشابات للمدرسة بعد سن 12 عامًا، خاصة في المناطق الريفية حيث يستغرق الوصول إلى المدرسة وقتًا طويلاً أو يكون غير آمن أو لا يمكن تحمل تكلفته[94].

85 - ويتأثر المعلمون أيضا في جميع أنحاء الضفة الغربية. فقد دفع انخفاض الأجور، وتأخر دفع مرتبات القطاع العام، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، واستمرار ارتفاع مستويات الإجهاد، بالكثيرين إلى البحث عن عمل ثانوي أو ترك مهنة التدريس، وهو ما أدى إلى تفاقم حالة نظام التعليم الهش أصلاً[95].

86 - وفي 18 شباط/فبراير، اقتحمت القوات الإسرائيلية وموظفو البلدية الإسرائيلية بالقوة كلية تدريب قلنديا التابعة للأونروا في القدس الشرقية، وأطلقوا قنابل غاز مسيل للدموع وقنابل صوتية في محيطه وأمروا بإخلائه فورا، مما أثر على ما لا يقل عن 350 طالبا و 30 موظفا. كما توجه أفراد الشرطة الإسرائيلية إلى عدة مدارس تابعة للأونروا في القدس الشرقية المحتلة وأمروا بإغلاقها[96].

تأثير الاحتلال على النساء والفتيات من منظور جنساني

87 - أدى انهيار نظم الحماية الاجتماعية، في خضم النزوح الواسع النطاق، وتدمير المنازل والمرافق الصحية، وانعدام الخصوصية والخدمات الأساسية، إلى جعل النساء والفتيات الفلسطينيات في غزة عرضة بشكل حاد لمخاطر متزايدة من العنف الجنساني والاستغلال والإيذاء.

88 - وتشكل النساء والأطفال غالبية الوفيات في غزة. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتلت أكثر من 300 8 امرأة[97]. وفي ذروة الأعمال العدائية، كانت تُقتل اثنتان من الأمهات في كل ساعة في غزة[98]. وتواجه النساء الحوامل ظروفاً تهدد حياتهن، حيث تتم الولادات يومياً في بيئات غير آمنة وغير صحية وبدون رعاية كافية، وهو ما يسهم في ارتفاع معدلات الإجهاض وولادة الأجنة الميتة ووفيات الأمهات ومضاعفات ما بعد الولادة[99].

(93) إسهامات الأونروا.

(94) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 266 | الضفة الغربية"، 20 شباط/فبراير 2025.

(95) UNICEF, "Occupied Palestinian Territory Education Cluster: Education overview in 2024 – the state of education in Gaza and the West Bank", February 2025.

(96) Philippe Lazzarini, "Children and young people in East Jerusalem denied of their right to education in UNRWA schools", UNRWA, 18 February 2025.

(97) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported impact snapshot: Gaza Strip", 22 April 2025.

(98) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، "بيان صحفي: مقتل اثنتين من الأمهات كل ساعة في غزة بعد أكثر من 100 يوم من القتال"، 19 كانون الثاني/يناير 2024.

(99) إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

89 - وفي جميع أنحاء غزة، يواجه ما يقدر بنحو 000 500 من النساء في سن الإنجاب و 000 235 من المراهقات نقصًا كارثيًا في الرعاية الصحية للأمهات، مع توقع وصول عدد حالات الولادة إلى 000 50 في عام 2025. وقد أدى تدمير مرافق الرعاية الصحية ونقص فرص الحصول على مستلزمات النظافة الصحية والتغذية وفيتامينات ما قبل الولادة والمضادات الحيوية والتخدير إلى زيادة حالات الإجهاض بنسبة 300 في المائة منذ عام 2023[100].

90 - وفي شمال غزة، تلد النساء في خيام مؤقتة ومبانٍ متضررة، وغالباً ما يتم ذلك بأدوات غير معقمة. وارتفعت حالات العدوى بعد الولادة بنسبة 400 في المائة، وتضاعفت وفيات المواليد بسبب عدم توافر الحاضنات والأدوية المنقذة للحياة. وتظهر على أكثر من 80 في المائة من الحوامل علامات الاكتراب الحاد، 63 في المائة منهن يبلغن عن تفكيرهن في الانتحار، وسط القصف المستمر والنزوح المتكرر وغياب الرعاية النفسية الاجتماعية[101].

91 - وكان الأثر الاجتماعي الاقتصادي على النساء مدمرًا بنفس القدر. فاعتبارًا من أوائل عام 2025، ترملت أكثر من 000 12 امرأة فلسطينية بسبب النزاع، حيث أصبح العديد منهن الآن المعيل الوحيد لأسرهن[102]. وتصارع هؤلاء النساء آثار انهيار الاقتصاد والخدمات العامة، وغالبًا ما يلجأن إلى العمل غير الرسمي والاستغلالي لإعالة أسرهن. وتشمل آليات التكيف مقايضة السلع وجمع النفايات والاعتماد على المساعدات الإنسانية.

92 - وفي الضفة الغربية، أفادت التقارير بأن السلطات الإسرائيلية اعتقلت 266 امرأة فلسطينية في عام 2024، ليرتفع العدد الإجمالي للمعتقلات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 450 امرأة، ولا تزال 18 امرأة معتقلة حتى شباط/فبراير 2025، وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

93 - وقد وجدت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل أن مرافق الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية قد دمرت بشكل منهجي في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك مستشفيات الولادة وأقسام الولادة وعيادة الإخصاب الأنبوبي الرئيسية في غزة[103]. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت اللجنة إلى أن العنف الجنسي والإنجابي وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني يشكل عنصراً رئيسياً في سوء معاملة الفلسطينيين، وفي السياق الأوسع نطاقاً، في الاحتلال غير القانوني وقمع الفلسطينيين كجماعة. كما ذكرت اللجنة أن ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في صفوف قوات الأمن الإسرائيلية تسمح للجنود بالتصرف دون خوف من المساءلة، بتشجيع ضمني من القيادة المدنية والعسكرية على حد سواء[104].

(100) انظر A/HRC/58/CRP.6.

(101) إسهامات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(102) انظر A/HRC/58/CRP.6.

(103) المرجع نفسه.

(104) المرجع نفسه.

ثالثا – الجولان السوري المحتل

94 – يواصل الأمين العام تجديد التأكيد على صلاحية قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي.

95 – وقد استمر التوسع الاستيطاني في الجولان السوري المحتل بدعم من حكومة إسرائيل. فمنذ عام 1967، قام الاحتلال الإسرائيلي بتهجير ما يقدر بنحو 000 140 سوري وتدمير 341 قرية. ومن المساحة الإجمالية للجولان السوري المحتل البالغة 860 1 كلم مربع، تقع حوالي 260 1 كلم مربع تحت الاحتلال الإسرائيلي[105]. وحتى أوائل عام 2025، كان هناك 000 29 مستوطن إسرائيلي يقيمون في 35 مستوطنة غير قانونية، ويسيطرون على ما يقدر بنحو 95 في المائة من الأرض المحتلة. ولم يتبق سوى خمس قرى سورية فقط يقطنها 000 28 من السكان الذين لا يزالون يواجهون قيودًا على التنقل وحظر التجول ومصادرة الأراضي والقيود المفروضة على الإسكان وتطوير البنية التحتية.

96 – وقد تزايد عدد المستوطنين باطّراد في السنوات الأخيرة. وفي عام 2021، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن خطط لمضاعفة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل بحلول عام 2027. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، وافقت الحكومة الإسرائيلية على حزمة إنمائية إضافية بقيمة 11,0 مليون دولار لتوطين سكان جدد في الجولان السوري المحتل[106]. وبحلول عام 2023، بلغ مجموع عدد السكان في الجولان السوري المحتل 100 55 شخص، منهم 800 25 من المستوطنين الإسرائيليين و 200 27 من السوريين. ويعكس ذلك زيادة بنسبة 7,5 في المائة في عدد السكان المستوطنين و 1,1 في المائة في عدد السكان السوريين مقارنة بأرقام عام 2022.

97 – ولم يقتصر التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل على البناء السكني. ففي عام 2024، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مشاريع للبنية التحتية التجارية ومضت قدما في تنفيذها، بما في ذلك بناء 23 عنفة ريحية بالقرب من قريتي مجدل شمس ومسعدة. ويوجد موقع العنفات الريحية في أراضٍ زراعية شاسعة تعود ملكيتها لسكان سوريين من القرى المجاورة، وهو ما يؤثر بشكل خاص على أفراد الطائفة الدرزية الذين يعتمدون على الأرض كمصدر دخل أساسي لهم. ويهدد المشروع بزيادة تقييد قدرة السكان السوريين على مواصلة النشاط الزراعي وتوسيع مجتمعاتهم المحلية. ويواجه المزارعون تحديًا مضاعفًا يتمثل في فقدان الأراضي المنتجة في الوقت الذي يتنافسون فيه مع الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية التي تتمتع بدعم حكومي كبير. وقد أدانت الجمعية العامة في قرارها 91/79 أي أنشطة تنطوي على مصادرة الأراضي، وقطع سبل الرزق للأشخاص المشمولين بالحماية، والنقل القسري للمدنيين وضم الأراضي، سواء أكان ذلك بحكم الأمر الواقع أم بموجب تشريعات وطنية.

98 – وقد ساء الوضع الأمني في الجولان السوري المحتل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، خاصة منذ انهيار حكومة بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024. وحتى 18 شباط/فبراير 2025، كان جيش الدفاع

(105) المرصد، "الجولان السوري – الاحتلال المنسي مرتين: يجب احترام حقوق السوريين في الجولان"، 2 شباط/فبراير 2025.

(106) Lazar Berman, "Cabinet approves $11 million plan to double population in the Golan Heights", *The Times of Israel*, 16 December 2024.

الإسـرائيلي قد أنشـأ 10 مواقع عسـكرية في المنطقة العازلة واحتل منزلين في منطقة الحد من الأسـلحة[107]. ومنذ تموز/يوليه 2024، رصدت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك استمرار الأنشطة العسكرية الإسرائيلية على طول خط وقف إطلاق النار وفي محيطه. ويشمل ذلك بناء حواجز معيقة للحركة[108].

رابعا - خاتمة

99 - مرة أخرى أدين بشـدة الهجمات المروعة التي شـنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسـطينية المسـلحة في 7 تشـرين الأول/أكتوبر 2023 واسـتمرار احتجاز الرهائن في غزة. فلا شـيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. وأكرر دعوتي إلى إطلاق سـراح جميع الرهائن فورا ودون شـروط. ويجب معاملة الرهائن أثناء احتجازهم معاملة إنسـانية والسـماح لهم باسـتقبال الزيارات وتلقي المسـاعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

100 - وقد استمرت المعاناة بمستويات لا تطاق على مدى العام الماضي وهي معاناة مستمرة إلى اليوم. وطال انتظار الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار في غزة. ولا سـبيل لتبرير اسـتمرار العقاب الجماعي للشـعب الفلسـطيني. والقصـف المتواصل بلا هوادة لغزة، والعدد الكبير من الضـحايا في صـفوف المدنيين، والتدمير الشـامل للأحياء الفلسـطينية، وتدهور الحالة الإنسـانية يوما بعد يوم، هي أمور مروعة. وإنني أدين بشـكل قاطع قتل وإصـابة المدنيين، بمن فيهم النسـاء والأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية في غزة.

101 - وأصـبح المدنيون عالقين في حلقة موت لا نهاية لها. ويؤدي الدمار الواسـع النطاق الناجم عن العمليات العسـكرية الإسـرائيلية، والحرمان من المسـاعدات الإنسـانية والإمدادات التجارية ومنع إيصـالها، إلى جعل الظروف المعيشـية للسـكان الفلسـطينيين لا تطاق. وإنني أشـعر بقلق عميق إزاء النتائج التي صـدرت في أيار/مايو والتي تكشـف أن قطاع غزة يواجه خطر المجاعة الحرج، وفقًا للتصـنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، حيث يواجه جميع السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويواجه نصف مليون شخص، أو شخص واحد من كل خمسة أشخاص، خطر المجاعة، وتواجه الغالبية العظمى من الأطفال حرمانًا شديدا من الغذاء.

102 - وإنني أدعو إلى تيسير وصول سريع وآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية في إطار الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنسـاني المتمثلة في الإنسـانية والنزاهة والاسـتقلالية والحياد. ولا بد من ضـمان وصـول المسـاعدات الإنسـانية دون عوائق. فالمسـاعدات الإنسـانية مسـألة غير قابلة للتفاوض. ويجب كفالة تدفقها دون عائق. ويجب منح العاملين في المجال الإنسـاني الحماية المخولة لهم بموجب القانون الدولي. وإنني أنعي موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا في غزة، وأدين بشدة مقتل جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب احترام حرمة مباني الأمم المتحدة وأصولها.

103 - ولا تزال رحى هذا النزاع تدور دون إيلاء اهتمام يذكر للقانون الدولي الإنسـاني. ولا تزال الطريقة التي تدار بها الأعمال العدائية تثير قلقي العميق إزاء ما قد يشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنسـاني من

(107) انظر S/2025/154.

(108) الأمم المتحدة، "بيان صحفي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك"، 13 كانون الأول/ديسمبر 2024.

جانب طرفي النزاع، بما في ذلك احتمال عدم الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وينطبق القانون الدولي الإنساني على جميع أطراف أي نزاع في جميع الأوقات. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتكتسي حماية المدنيين أهمية قصوى في أي نزاع مسلح. وإنني أرفض التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر يجب منعه.

104 - ولا يزال الاحتلال العسكري الطويل الأمد للأرض الفلسطينية والجولان السوري يؤثر تأثيرا ضارا على الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين والسوريين، وكذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. وتواصل إسرائيل الأخذ بسياسات وممارسات يمكن أن تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تكون بعض هذه الممارسات تمييزية، في حين أن البعض الآخر قد يصل إلى مستوى الترحيل القسري أو العقاب الجماعي للأشخاص المشمولين بالحماية، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وأمرا محظورا بموجب القانون الدولي. ولا بد من الامتثال للقانون الدولي، مع الحرص على ألاّ يحظى أي طرف بالإفلات من العقاب، وضمان العدالة والسلام لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال. ويساورني القلق البالغ إزاء أي وجود طويل الأمد لقوات الأمن الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يتعارض مع الالتزام الواقع على عاتق إسرائيل بإنهاء وجودها المستمر غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، على نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية.

105 - وإن المسار الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين فحسب، بل يقوض أيضًا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نطاق أوسع. ففي غزة، أدى التدمير شبه الكامل للقاعدة الاقتصادية والنسيج الاجتماعي والبنية التحتية الحيوية إلى إلحاق ضرر دائم يمتد عبر الأجيال، ليهوي بمئات الآلاف من العائلات في براثن الفقر والحرمان الشديد. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لا تزال القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية تعيق النشاط الاقتصادي وتخنق التنمية المستدامة. وأدى الأثر التراكمي إلى عكس مسار عقود من مكاسب التنمية البشرية. فحتى العودة إلى خط الأساس الذي كان سائدًا قبل الحرب، والذي كان يتسم أصلا بضعف مزمن، سيتطلب عقودًا عديدة من الجهود والموارد المتواصلة.

106 - وتواجه النساء والفتيات الفلسطينيات تراجعا منهجياً في حقوقهن في السلامة والتعليم والرعاية الصحية والمشاركة. ويواجه كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة عوائق شديدة، غالباً ما يصعب التغلب عليها، في التنقل والحصول على المساعدة والخدمات الأساسية. وفي جميع أنحاء غزة، أدى الضرر البيئي الواسع النطاق إلى زيادة تقويض الصحة العامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل. ونظراً لأن تكلفة التعافي وإعادة الإعمار في غزة تقدر بنحو 53 بليون دولار على مدى العقد المقبل، يجب على المجتمع الدولي توفير استجابة منسقة قائمة على الحقوق وشاملة للجميع، تتيح التعافي والاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

107 - ويواجه السوريون في الجولان عوائق نُظمية في التوظيف وتملك الأراضي والتنقل والوصول إلى الخدمات العامة، في حين لا تزال الفوارق الاقتصادية صارخة، وهو ما يؤثر على النساء والشباب على

وجه الخصوص. وأدى توسيع المستوطنات ومشاريع البنية التحتية فوق الأراضي الزراعية المملوكة للسوريين إلى تقويض سبل العيش المحلية والاستدامة البيئية.

108 - ولا تزال الأونروا هي العمود الفقري لجميع جهود الاستجابة الإنسانية في غزة وتقوم بدور حيوي في الاستجابة الإنسانية. ولا يمكن للقوانين الوطنية المتعلقة بالأونروا أن تغير التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تضمن استمرارية عمل الوكالة المنقذ للحياة.

109 - ويجب أن ينتهي الاحتلال في أسرع وقت ممكن. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وحل النزاع بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية سعيا إلى تحقيق رؤية الدولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقادرة على البقاء وذات سيادة، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها – دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس ما قبل خطوط عام 1967، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. بيد أن حل الدولتين يتلاشى بسرعة. وهذه لحظة حساب تتطلب اتخاذ خطوات عاجلة ومحددة ولا رجعة فيها نحو تحقيق حل الدولتين.